

Distr.: General
7 February 2019
Arabic
Original: English



التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٠٤ (٢٠١٨) الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، وطلب إليّ فيه أن أقدم تقريراً كل ستة أشهر عن الحالة في غينيا - بيساو وعن التقدم المحرز في تنفيذ القرار وولاية المكتب المتكامل. ويعرض التقرير أيضاً معلومات محدّثة عن أبرز المستجدات السياسية والأمنية والاقتصادية - الاجتماعية والإنسانية والمستجدات في مجال حقوق الإنسان في غينيا - بيساو منذ صدور تقريره المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٨ (S/2018/771).

ثانياً - التطوّرات الرئيسية

ألف - الحالة السياسية

٢ - تكثفت المناورات السياسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما عقب إطلاق عملية تسجيل الناخبين رسمياً في ١٩ أيلول/سبتمبر. وواجهت الحكومة الشاملة للجمع بقيادة رئيس الوزراء أريستيدس غوميز عدة تحديات في الوفاء بهدفها الرئيسي المتمثل في تنظيم انتخابات تشريعية. وتجادلت الأحزاب السياسية في غينيا - بيساو مراراً وتكراراً بشأن الجوانب التقنية والقانونية لعملية تسجيل الناخبين والجدول الزمني للانتخابات، وتبادلت اتهامات تتعلق بمحاولة التلاعب بالانتخابات أو تأخير العملية عمداً. وشكك بعض الأحزاب السياسية في شفافية العملية الانتخابية ومصداقيتها، ودعت إلى إقالة رئيس الوزراء. ونتيجة لذلك، نظراً للمعوقات السياسية والتقنية، لم يتسن إجراء الانتخابات التشريعية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.



٣ - وفي حين تسنى تخفيف التوتر بفضل الحوار المنتظم بشأن العملية الانتخابية بين رئيس الوزراء غوميز، واللجنة الانتخابية الوطنية، ومكتب الدعم التقني للعملية الانتخابية، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والقيادات الدينية، فإن المناخ السياسي ظل مع ذلك متقلبا وتشوبه ريبة شديدة تلمس لدى الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية. وزاد الوضع تعقيدا بعد أن أصدر المدعي العام، في ٢ كانون الأول/ديسمبر، قرارا بوقف عملية تسجيل الناخبين والشروع في التحقيق مع ثلاثة أخصائيين تقنيين من مكتب الدعم التقني إثر تلقي ادعاءات من مجموعة تتألف من ١٨ حزبا سياسيا منها ما هو ممثل في البرلمان ومنها ما ليس كذلك. بوقوع ممارسات سيئة في إدارة قاعدة بيانات الناخبين والبرنامج الحاسوبي ذي الصلة. وبالرغم من هذه الانتكاسة، أعلنت الحكومة أن عملية تسجيل الناخبين أنجزت بنجاح في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، إذ تم جمع بيانات من أكثر من ٩٠ في المائة من العدد التقديري من الناخبين المؤهلين للتصويت.

٤ - وظلت مجموعة الشركاء الدوليين الخمسة الممثلين في غينيا - بيساو - أي الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة - ظلت تشارك بنشاط في مساعدة الأطراف على تسوية المنازعات، ومساعدة شعب غينيا - بيساو في إجراء انتخابات ذات مصداقية، ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي في إطار الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا - بيساو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعثتين وزاريتين إلى بيساو للتشاور مع الأطراف والمساعدة في التغلب على التحديات التي تعترض العملية الانتخابية. وأوفدت الجماعة الاقتصادية أيضا فريقا للتدقيق بناء على طلب من الحكومة من أجل تقييم سلامة سجل الناخبين.

٥ - وفي ٢٣ آب/أغسطس، عمدت حركة التغيير الديمقراطي (حزب مجموعة الـ ١٥ عضوا)، التي أنشئت حديثا بقيادة مجموعة من المنشقين عن الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردى، إلى طرح برنامجها السياسي رسميا وعرضت قيادتها في تجمع نظم في بيساو. وشجع المنسق الوطني لمجموعة الـ ١٥، براهيم كامارا، أعضاء الحزب على التسجيل في أقرب وقت ممكن من أجل التصويت، واتهم الحكومة بعدم الشروع في عملية تسجيل الناخبين في الوقت المحدد. وفي بيان صحفي صادر في ٢٤ آب/أغسطس، طالبت قيادة الحزب بمساءلة كل من رئيس الوزراء والحكومة الشاملة للجميع عن التأخر الحاصل في عملية التسجيل.

٦ - وفي اليوم نفسه، عقد حزب المعارضة الرئيسي، أي حزب التجديد الاجتماعي، مؤتمرا صحفيا في بيساو اتهم فيه كبار القادة رئيس الوزراء غوميز بإتيانه "سلوكا غير مقبول" بعد أن استخف بالقوانين الانتخابية. وحمل الحزب المسؤولية للحكومة عن عدم البدء في تسجيل الناخبين في الموعد المقرر، وهو أمر عزاه المتحدث باسم حزب التجديد الاجتماعي إلى ما اعتبره "عدم كفاءة إدارية"، مشيرا إلى أن رئيس الوزراء "ينزع إلى الإلهاء ويحاول العث" قبل الانتخابات. وفي وقت لاحق، انضم حزب التجديد الاجتماعي إلى حركة التغيير الديمقراطي في الإعراب عن القلق من أن الحكومة تؤثر تأثيرا جائرا باختيار الموظفين والمراقبين لعملية تسجيل الناخبين وفق الأهواء الحزبية.

٧ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، زار وفد من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتقييم التقدم المحرز في العملية الانتخابية. وكان على رأس الوفد وزير خارجية نيجيريا، جيفري أونياما، وضم وزير الدولة

والأمين العام لرئاسة الجمهورية في غينيا، نبي يوسف كيريدي بانغورا، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية، جان - كلود كاسي برو. وخلال الزيارة التي دامت يوما واحدا، اجتمع الوفد مع السلطات الوطنية المختصة والأحزاب السياسية. وفي بيان موجه إلى وسائط الإعلام، نوه رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية بالجهود المبذولة حاليا من أجل تنظيم الانتخابات التشريعية، وحث الحكومة على التعجيل بالأعمال التحضيرية للوفاء بموعد الانتخابات المحدد في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

٨ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس الوزراء غوميز رسميا بدء تسجيل الناخبين، وقام رئيس الجمهورية، خوسيه ماريو فاز، بتسجيل نفسه في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وأعلن أنه قد "أوفى بالتزامه" أمام المجتمع الدولي إذ عين رئيس وزراء يحظى بالتوافق، وهو تعيين أفضى إلى تشكيل حكومة شاملة للجميع هدفها الوحيد هو تنظيم الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر. وأشاد بالجهود المشتركة للحكومة ومكتب الدعم التقني واللجنة الانتخابية الوطنية، وحث جميع المواطنين المؤهلين على التسجيل. كما دعا وسائط الإعلام إلى دعم هذه العملية.

٩ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، عقدت مجموعة من الأحزاب السياسية غير الممثلة في البرلمان مؤتمرا صحفيا في بيساو، أعربت فيه عن خيبة أملها إزاء إدارة عملية تسجيل الناخبين. واتهمت المجموعة رئيس الوزراء بعدم الشفافية، وحثت الرئيس على إقالة الحكومة. واعتبر المنسق الوطني لمجموعة الـ ١٥، أن رئيس الوزراء يتلاعب بالعملية خدمة لطموحه الرئاسي تحت مظلة الحزب الحاكم، أي الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي. ودعا الرئيس وجماعات المجتمع المدني واللجنة الانتخابية الوطنية ومكتب الدعم التقني إلى كفالة نزاهة العملية، وشجع المواطنين على التسجيل. وطالب نونو نايام، رئيس الجمعية الشعبية المتحدة - الحزب الديمقراطي في غينيا - بيساو، باستقالة رئيس الوزراء، وهدد بتنظيم احتجاجات عامة في حال عدم الاستجابة لندائه.

١٠ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والأربعين لاستقلال غينيا - بيساو، دعا الرئيس إلى السلام والوحدة الوطنية وكذلك إلى التوافق فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين خلال العملية الانتخابية. وذكر أن مبادئ الديمقراطية ستترسخ في البلد بإجراء انتخابات تشريعية ناجحة في تشرين الثاني/نوفمبر، وناشد جميع المواطنين القيام بواجبهم المدني بالتسجيل والمشاركة في اختيار المرشحين. وناشد "مكتب الدعم التقني، واللجنة الانتخابية الوطنية، والأحزاب السياسية، سواء منها التي لها مقاعد أو التي ليس لها مقاعد في البرلمان، والهيئات التنظيمية، ومنظمات المجتمع المدني، وجميع المواطنين المشاركة في مراقبة عملية تسجيل الناخبين".

١١ - وفي ٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر، عقد رئيس الوزراء غوميز سلسلة من الاجتماعات مع ممثلي الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، وقيادات المجتمع المدني، ومكتب الدعم التقني، واللجنة الانتخابية الوطنية، ومجموعة الشركاء الدوليين الخمسة في بيساو، لمناقشة الجدول الزمني للانتخابات ومعالجة المخاوف المتزايدة بشأن إمكانية إجراء الانتخابات التشريعية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفي الاجتماع الأول، عرض مكتب الدعم التقني واللجنة الانتخابية الوطنية جداول زمنية جديدة للانتخابات تستند إلى تاريخين بديلين هما ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وفي اجتماع ثان، وبعد نقاش طويل، طلب رئيس الوزراء إلى هيئات إدارة الانتخابات العودة إلى التاريخ الأصلي للانتخابات وتقديم خطة تنفيذ منقحة تكفل إنجاز عملية تسجيل الناخبين في حينها بما يتيح إجراء الانتخابات في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

١٢ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، واصل رئيس الوزراء غوميز مشاوراته مع اللجنة الانتخابية الوطنية ومكتب الدعم التقني، إلى جانب الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، ومجموعة الشركاء الدوليين الخمسة في بيساو. وفي اليوم نفسه، أعلنت وزيرة الإدارة الإقليمية، إستر فرنانديس، أن تعداد الناخبين من أجل الانتخابات التشريعية سيستمر حتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، ودعت السكان إلى التسجيل. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت تمديد عملية التسجيل، مشيرة إلى عزم الحكومة على التقيد بالأجل المحدد قانونا لتسجيل الناخبين في ٦٠ يوما.

١٣ - واجتمع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد، خلال زيارته إلى غينيا - بيساو في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، مع رئيس الجمهورية فاز، ورئيس الجمعية الوطنية للشعب، سيريانو كاساما، ورئيس الوزراء، غوميز، ووزير الخارجية والتعاون الدولي والمجتمعات المحلية، جواو ريبيرو بوتيام كو. وأثنى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على أصحاب المصلحة في غينيا - بيساو لما أحرزوه من تقدم في تنفيذ اتفاق كوناكري، وحث جميع مواطني غينيا - بيساو على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إجراء انتخابات تشريعية شفافة ونزيهة وذات مصداقية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعلن أيضا اعتراف الاتحاد بإفاد بعثة لمراقبة الانتخابات.

١٤ - ونظر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسته ٨٠٠ المعقودة في أديس أبابا، إثيوبيا، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، في تقرير عن بعثته الميدانية الموفدة إلى غينيا - بيساو في ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٨، وتلقى معلومات محدثة عن الحالة في غينيا - بيساو. وبعد ذلك، شجع مجلس السلام والأمن الحكومة والجهات السياسية الفاعلة على كفالة إجراء الانتخابات وفقا للقيم المشتركة وصكوك الاتحاد الأفريقي ذات الصلة؛ وأكد أهمية قبول الأحزاب السياسية لنتائج الانتخابات وتسوية أي شكاوى متصلة بالانتخابات من خلال القنوات القانونية القائمة؛ وشدد على الحاجة إلى إجراء إصلاح دستوري، بهدف توضيح جملة أمور منها اختصاصات أجهزة الدولة السيادية، سعيا إلى تعزيز سيادة القانون والفصل بين السلطات، والمحافظة على الضوابط والموازن في الإطار السياسي الوطني.

١٥ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، قام نحو من ٢٢ حزبا سياسيا، منها حزب التجديد الاجتماعي، والجمعية الشعبية المتحدة - الحزب الديمقراطي في غينيا - بيساو، وحركة التغيير الديمقراطي، والاتحاد الوطني الغيني، بتنظيم مسيرة في بيساو، توجت بعقد تجمع أمام قصر الحكومة. وشارك مؤيدو بوتشي كاندي، مستشار الرئيس فاز في شؤون الأمن الداخلي والخارجي، أيضا في هذا الحدث السياسي، الذي حضره حوالي ٥٠٠٠ شخص. وخلال التجمع، انتقدت قيادات الأحزاب السياسية عملية تسجيل الناخبين، ودعت إلى عملية انتخابية أكثر شفافية تتماشى مع القانون. وبخلاف البيانات العامة التي أدلت بها في السابق، لم تدع إلى إقالة الحكومة الشاملة للجميع.

١٦ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، عقد الرئيس فاز اجتماعا تشاوريا بشأن الانتخابات التشريعية. وحضر الاجتماع رئيس الوزراء غوميز وممثلو حزب التجديد الاجتماعي، والأحزاب السياسية التي ليست لديها مقاعد في البرلمان، ومنظمات المجتمع المدني، والقيادات الدينية وهيئات إدارة الانتخابات. ولم يحضر لا أعضاء الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي ولا حلفاؤه هذا الاجتماع. وأحاط الرئيس فاز، في ملاحظاته، علما بالتقرير الذي قدمه رئيس الوزراء، والذي أشار فيه إلى أن الانتخابات التشريعية لا يمكن إجراؤها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، نظرا للتأخر في إنجاز عملية تسجيل الناخبين. وبدلا من ذلك، اقترح رئيس الوزراء ثلاثة تواريخ بديلة، هي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨،

و ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وبعد تسع ساعات من المداولات، لم يتخذ أي قرار بشأن موعد جديد للانتخابات.

١٧ - وفي اليوم نفسه، أصدر الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي بيانا صحفيا اتهم فيه الرئيس فاز بنسب العملية الانتخابية وامتزاه إقالة رئيس الوزراء غوميز. وحذر الحزب أيضا من أن تأخير الانتخابات التشريعية حتى عام ٢٠١٩ سيكون "غير دستوري وغير قانوني" ويمكن أن يؤدي من جديد إلى إشعال فتيل التوتر السياسي داخل البلد.

١٨ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قام وفد وزاري من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بقيادة وزير خارجية نيجيريا بزيارة إلى بيساو لتقييم العملية الانتخابية. واجتمع هذا الوفد مع ممثلي مجموعة الشركاء الدوليين الخمسة في بيساو، وأصدر بيانا في نهاية الزيارة شجع فيه الحكومة على تكثيف جهودها من أجل كفالة إجراء الانتخابات التشريعية بحلول نهاية عام ٢٠١٨. ودعا البيان أيضا إلى تحديد موعد جديد للانتخابات، بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١٩ - وفي أعقاب القمع العنيف الذي تعرضت له مظاهرة طلابية في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أقال الرئيس فاز وزير الداخلية، موتارو دجالو، بإصدار المرسوم الرئاسي رقم ٢٠١٨/١٩ الذي يطبق بأثر فوري، مشيرا إلى أنه تلقى طلبا بذلك من رئيس الوزراء غوميز. ولم ترد في المرسوم أي إشارة إلى من سيحل محله، وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير لا يتم تعيين أحد.

٢٠ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ترأس رئيس الجمعية الوطنية حفل افتتاح الدورة العادية الأخيرة للجمعية في الدورة التشريعية الحالية. وشمل جدول أعمال الدورة، التي مددت حتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر، النظر في الموافقة النهائية على قانون التكافؤ بشأن مشاركة المرأة في العمل السياسي ودوائر اتخاذ القرارات، الذي أقرته الجمعية لاحقا بكامل هيئتها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وبشأن قانون القضاء العسكري، الذي أقر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر.

٢١ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد رئيس الوزراء غوميز اجتماعا مع جميع الأحزاب السياسية المسجلة قانونا، ومنظمات المجتمع المدني، بمشاركة اللجنة الانتخابية الوطنية ومكتب الدعم التقني وممثلي مجموعة الشركاء الدوليين الخمسة في بيساو. وخلال هذا الاجتماع، أكد رئيس الوزراء للأحزاب السياسية أن هدف الحكومة هو تسجيل جميع الناخبين المحتملين. وخلال الاجتماع التقني الأسبوعي التالي بشأن تسجيل الناخبين، الذي ترأسه رئيس الوزراء في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن ممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن بعثة تقنية تابعة للجماعة ستوفد إلى البلد، بناء على طلب رسمي من مكتب رئيس الوزراء، لتدقيق قاعدة بيانات تسجيل الناخبين، في مسعى لتعزيز الشفافية والمصداقية.

٢٢ - وفي كلمة قصيرة ألقاها الرئيس فاز، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو التاريخ المقرر أصلا لإجراء الانتخابات التشريعية، التمس من مواطني غينيا - بيساو أن يبدوا تفهمهم حتى يتسنى إجراء العملية الانتخابية في جو يسوده السلام والهدوء، بما يتيح التسجيل لجميع مواطني غينيا - بيساو الذين تفوق أعمارهم ١٨ سنة. وشجع الرئيس فاز رئيس الوزراء غوميز على مواصلة الحوار مع جميع الأحزاب السياسية ومكتب الدعم التقني واللجنة الانتخابية الوطنية من أجل اقتراح موعد جديد للانتخابات التشريعية.

٢٣ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت مجموعة تتألف من ١٨ حزبا سياسيا ممثلا وغير ممثل في البرلمان، منها حزب التجديد الاجتماعي، وحركة التغيير الديمقراطي، والجمعية الشعبية المتحدة - الحزب الديمقراطي في غينيا - بيساو، مؤتمرا صحفيا في بيساو، دعت فيه إلى استقالة وزيرة الإدارة الإقليمية نظرا لسوء إدارتها لعملية تسجيل الناخبين وانتهاكها للدستور وللقانون الانتخابي. وخلال المؤتمر الصحفي، صرح عضو في اللجنة التنفيذية لحزب التجديد الاجتماعي، سولا نكيليم، وهو وزير للإدارة الإقليمية في حكومة رئيس الوزراء أوامرو سيسوكو إمبالو، بأن حزبه سينسحب من الحكومة الشاملة للجميع في حال عدم استقالة الوزيرة الحالية.

٢٤ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وردا على البيان الصادر في اليوم السابق عن مجموعة الأحزاب السياسية الـ ١٨، اتهم الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي المجموعة ولا سيما حزب التجديد الاجتماعي بانتهاك اتفاق كوناكري والاتفاقات اللاحقة له ومحاوله النيل من مصداقية عملية تسجيل الناخبين. واتهم الحزب الأفريقي الرئيس وحزب التجديد الاجتماعي، وحلفاءه بتعطيل العملية الانتخابية عمدا للتسبب في انهيار الحكومة أو إحداث تغيير حكومي.

٢٥ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع حزب التجديد الاجتماعي، وحركة التغيير الديمقراطي، والجمعية الشعبية المتحدة - الحزب الديمقراطي في غينيا - بيساو، ومجموعة الأحزاب السياسية بوجه أعم، مع رئيس غينيا - بيساو، وقدمت رسالة مفتوحة تحدد شواغلها والشروط اللازمة لاستمرار تسجيل الناخبين. وفي اليوم نفسه، اجتمع الرئيس فاز مع رئيس الوزراء غوميز وكبار الأخصائيين التقنيين في مكتب الدعم التقني ليستمع إلى معلومات محدثة ويلتمس إيضاحات بشأن الشواغل المثارة. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أصدر مكتب المدعي العام رسالة وجهها إلى وزارة الاقتصاد والمالية يطلب فيها مثول ثلاثة أخصائيين تقنيين من مكتب الدعم التقني (أدرجت أسماؤهم في الرسالة) أمام المحكمة لإجراء تحقيق في الموضوع.

٢٦ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أعلن المدعي العام أن قرارا اتخذ بوقف جميع أنشطة تسجيل الناخبين حتى إشعار آخر، بينما يجري التحقيق في المخالفات. وأشار على وجه التحديد إلى مخالفات أبلغ عنها بعض الأحزاب السياسية. وأشار القرار إلى ادعاءات بتزوير بطاقات الناخبين وادعاءات بالتلاعب ببيانات تسجيل الناخبين كان مصدرها في نيجيريا. وأشار القرار كذلك إلى استحباب ثلاثة خبراء من مكتب الدعم التقني وشهود آخرين بشأن الأعمال التي اضطلع بها المكتب، والتدخلات في مهمة صنع القرار، وعدم وجود حضور مستمر لجميع الأحزاب السياسية.

٢٧ - وبناء على طلب من حكومة غينيا - بيساو، أوفدت نيجيريا أخصائيين تقنيين إلى بيساو في ٤ كانون الأول/ديسمبر من أجل 'مساعدة الأخصائيين التقنيين الوطنيين في تهيئة خادوم (تسجيل الناخبين)، من أجل توحيد بيانات تسجيل الناخبين ووضع قوائم مؤقتة وسجلات للناخبين'. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، اعتقلت شرطة النظام العام بصورة مؤقتة الأخصائيين التقنيين النيجيريين بناء على أوامر صدرت عن المدعي العام ومنع التقنيون من دخول مقر مكتب الدعم التقني في بيساو. وغادر التقنيون البلد في اليوم التالي.

٢٨ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المدعي العام أمرا باستئناف عملية تسجيل الناخبين. وطلب في الأمر ما يلي: (أ) وقف تعليق عمل مكتب الدعم التقني؛ (ب) وإيفاد جميع الأحزاب السياسية

مراقبين لرصد عمل المكتب؛ (ج) وتقديم المكتب كل المعلومات المطلوبة إلى ممثلي الأحزاب السياسية؛ (د) وامتثال المدير العام المؤقت للمكتب للاختصاصات المحددة للمنصب. وإضافة إلى ذلك، نص الأمر على أن مكتب المدعي العام سيقوم، من الآن فصاعداً، برصد وتفتيش كافة أعمال المكتب إلى أن يفرغ من عملية تسجيل الناخبين.

٢٩ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر أيضاً، قام بزيارة أخرى إلى بيساو وفد من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بقيادة وزير خارجية نيجيريا، يضم وزير الدولة والأمين العام لرئاسة الجمهورية في غينيا، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية. واجتمع هذا الوفد مع الرئيس، ورئيس الوزراء، والمدعي العام لجمهورية غينيا - بيساو. وأثارت الجماعة الاقتصادية، في بيانها الختامي بشأن الزيارة، شواغل بشأن المناخ السياسي في البلد وتوقف عملية تسجيل الناخبين. ودعت السلطات إلى إزالة جميع العوائق أمام استمرار العملية الانتخابية لاستكمال تسجيل الناخبين. وأعدت الرسالة أيضاً تأكيد الحاجة إلى تحديد موعد الانتخابات التشريعية قبل انعقاد الدورة العادية الرابعة والخمسين لهيئة رؤساء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المزمع عقدها في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، والحاجة إلى إجراء الانتخابات قبل نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٣٠ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، عقد رئيس الوزراء اجتماعاً مع ممثلي الأحزاب السياسية لمناقشة العملية الانتخابية. وكان من بين المشاركين الآخرين ممثلو اللجنة الانتخابية الوطنية، ومكتب الدعم التقني، ووزارة الإدارة الإقليمية، وممثلو مجموعة الشركاء الدوليين الموجودين في غينيا - بيساو، وممثل سفارة نيجيريا في بيساو، برفقة خبيرين نيجيريين من شركة التكنولوجيا التي تقدم الدعم لمكتب الدعم التقني في عملية تسجيل الناخبين. وخلال الاجتماع، عرض خبراء الشركة النيجيرية نطاق عملهم، بما في ذلك نشاطهم الحالي، وهو يشمل تقديم الدعم التقني إلى المكتب لضمان مراعاة مقتضيات اللوائح الانتخابية في غينيا - بيساو في مواضيع البرنامج الحاسوبي. وخلال هذا الاجتماع، نوقشت سيناريوهات بشأن العملية الانتخابية، وأشار تقييم أعدده خبراء إلى أن إجراء الانتخابات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ مستحيل من الناحية التقنية. غير أن ثمة سيناريوهات ممكنة لإجراء الانتخابات في ثلاثة تواريخ هي: ١٧ شباط/فبراير أو ٢٤ شباط/فبراير أو ١٠ آذار/مارس. وفي بيان صدر في وقت لاحق من اليوم نفسه، أعلن مجلس الوزراء أن عملية تسجيل الناخبين ستنتهي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وأن رئيس غينيا - بيساو سيحدد موعد الانتخابات التشريعية بموجب مرسوم. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أصدر رئيس غينيا - بيساو، قبل سفره إلى أبوجا للمشاركة في مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية، مرسوماً يحدد الموعد الجديد للانتخابات التشريعية في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩.

٣١ - وقد عقدت الدورة العادية الرابعة والخمسين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. وفي البيان الختامي الصادر عن الدورة، أحاطت الهيئة علماً بتقرير لجنة الرصد الوزارية وأعربت عن شواغلها إزاء التأخر في إجراء الانتخابات التشريعية؛ وأحاطت علماً بالموعد الجديد للانتخابات البرلمانية، وشجعت أصحاب المصلحة في غينيا - بيساو على العمل من أجل إجرائها في ١٠ آذار/مارس؛ ودعت الجهات السياسية المعنية في غينيا - بيساو إلى الوفاء بالتزامها بتنفيذ خريطة الطريق المعتمدة في لومي في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨؛ وحولت لرئيس الهيئة صلاحيه فرض جزاءات، بناء على اقتراح رئيس مفوضية الجماعة، على الجهات السياسية المعنية التي تعرقل العملية الانتخابية.

- ٣٢ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت محكمة العدل العليا بيانا يدعو جميع الأحزاب السياسية إلى أن تقدم بحلول ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ قائمة مرشحيها للانتخابات البرلمانية. وفي البيان نفسه، طلبت المحكمة أن يقدم جميع المرشحين شواهد تثبت وفاءهم بالتزامات الضريبة الفردية تجاه الدولة.
- ٣٣ - وأثناء إلقاء خطاب نهاية السنة التقليدي الموجه إلى مواطني غينيا - بيساو، جدد الرئيس فاز، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، دعوته إلى إجراء إصلاحات دستورية للقضاء على بؤر عدم الاستقرار المؤسسي وتوضيح نظام الحكم. وأشار الرئيس إلى أن غينيا - بيساو، منذ أول انتخابات متعددة الأحزاب شهدتها قبل أربعة وعشرين عاما، لم تصل قط إلى نهاية دورة تشريعية دون انقطاعات في الدورة السياسية ودون انقلابات. وأبرز الرئيس فاز الجهود التي يبذلها لإنهاء أزمة المؤسسات السياسية التي عاناها البلد في السنوات الثلاث السابقة.

باء - الحالة الأمنية

- ٣٤ - ظلت الحالة الأمنية العامة في غينيا - بيساو هادئة نسبيا خلال الفترة قيد الاستعراض. وظلت القوات المسلحة محايدة ولم تعرقل النظام الدستوري أو الشؤون السياسية في البلد.
- ٣٥ - وتظل سهولة التسلسل عبر الحدود البرية والجوية والبحرية وأنباء الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية مصدر قلق بالغ وعاملين يمكن أن يؤديا إلى زعزعة الاستقرار. ومن شأن قيام الطلاب حاليا بمظاهرات ضد إضراب المدرسين الطويل الأمد الذي بدأ في أوائل تشرين الأول/أكتوبر وارتفاع معدل البطالة أن يؤثر سلبا على الحالة الأمنية، إلى جانب الأنباء التي تفيد بوجود متزايد في البلد لأفراد يقال إن لهم ارتباطا مزعوما بالتطرف العنيف.

جيم - حالة حقوق الإنسان

- ٣٦ - ظلت حالة حقوق الإنسان إلى حد كبير دون تغيير وظل الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي يعرقل جهود المصالحة الوطنية. وحي وقت كتابة هذا التقرير، لم تتخذ الدولة بعد خطوات للاستجابة لمختلف النداءات التي وجهها الأمين العام ومجلس الأمن لضمان إجراء تحقيقات فعالة وذات مصداقية وفقا للمعايير الدولية في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي، بما فيها تلك المرتبطة بعمليات القتل التي وقعت في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٢ وبالانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل من نفس العام.
- ٣٧ - ولا تزال محدودية القدرات وانعدام الإرادة السياسية وعراقيل أخرى تعوق قدرة الدولة على احترام الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. وثمة حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم من أجل ضمان المساءلة على انتهاكات حقوق الإنسان. في إطار القضية المعروضة على المحكمة العسكرية في عام ٢٠١٧ والمتعلقة بمحاولة مزعومة لقتل رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة، اللواء بياغي نا نتام، أطلقت المحكمة سراح ١٠ ضباط عسكريين، ألقى القبض على سبعة منهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بعد أن أصدرت المحكمة العليا أمر إحضار لهم في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.
- ٣٨ - وعلى الرغم من عدم وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الماضي القريب، لا تزال حالة حقوق الإنسان تتسم بوجود قيود موجهة ضد الحق في التجمع السلمي المعترف به في دستور غينيا - بيساو، وكذلك في الصكوك الإقليمية والدولية التي صدقت عليها الدولة. وفي

٨ تشرين الثاني/نوفمبر، استخدمت الشرطة القوة والغاز المسيل للدموع لتفريق طلاب من مدارس عامة احتشدوا لتنظيم مظاهرة غير مأذون بها، بسبب ما يدعى أنه عدم امتثال للأوامر التنظيمية. وقد أصيب ثمانية متظاهرين بجروح، وأدخل متظاهر واحد المستشفى. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، أصدر مكتب المدعي العام تحذيرا يعلن فيه "عدم التسامح مطلقا" مع أي احتجاجات لا تستجيب لمقتضيات الدستور والقوانين السارية في غينيا - بيساو.

الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

٣٩ - في السياق الاقتصادي والمالي الكلي يسجل تعديل إسقاطات الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٨ من جانب بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت غينيا - بيساو في الفترة من ١٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر، بتخفيضها من ٦ إلى ٣,٨ في المائة. وهذا التخفيض يعزى إلى أن حملة تسويق الكاجو ظلت دون مستوى التوقعات إذ نتج عنها تصدير ١٤٥ ٠٠٠ طن من الكاجو فقط. وانخفضت إيرادات الدولة انخفاضاً كبيراً مقارنة بالفترة نفسها من السنوات السابقة، ويذكر أن الضرائب المحصلة انخفضت بنسبة ٣٠ في المائة. وبوجه عام، تسبب الغموض السياسي في غينيا - بيساو في تدني مستوى الثقة في الأعمال التجارية المحلية بشكل ملحوظ وفي تراجع الاستثمارات الخارجية.

٤٠ - وانخفضت النفقات العامة بمبلغ ٥,٥ بلايين فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١٧,٦ في المائة) أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، إذ انخفضت من ٣١,٥ بليون فرنك (٥٤,٩ مليون دولار) في نفس الفترة من عام ٢٠١٨ إلى ٢٥,٩ بليون فرنك (٤٥,١ مليون دولار)، ومرد ذلك أساساً إلى نقصان النفقات الجارية، ولا سيما المرتبات (٢٩,١ في المائة) وخدمة الدين العام (٥١ في المائة). وقد أعرب صندوق النقد الدولي عن قلقه إزاء ارتفاع سعر الفائدة المطبق على القروض التي تأخذها الحكومة (نحو ١٨ في المائة حسب ما تفيده التقارير)، وإزاء قدرتها على سداد الديون.

٤١ - وقد أثرت الإضرابات الأخيرة على تقديم الكثير من الخدمات العامة، ولا سيما في قطاع التعليم، وهو ما يؤثر على دفع المرتبات في الوقت المناسب. والسنة الدراسية التي من المقرر أن تبدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر، لم تبدأ بعد حتى وقت كتابة هذا التقرير، إذ إن المدارس العامة ظلت مغلقة بسبب إضراب المدرسين. وتقوم مطالب المدرسين على مسائل ذات صلة بدفع المرتبات غير المسددة وتحسين الشروط التعاقدية، وبعضها اتفق عليه مع حكومات سابقة.

٤٢ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، استدعي رئيس الوزراء غوميز من جانب الجمعية الوطنية لشرح أسباب تأخر دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية والجهود الرامية إلى إنهاء إضراب المدرسين. واعترف بالقيود المالية ونوه إلى وجود توجيه صدر مؤخراً عن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا يقضي بالألا يتجاوز الإنفاق الحكومي على مرتبات القطاع العام نسبة ٣٥ في المائة من ميزانية الدولة.

٤٣ - ونظراً إلى محدودية توافر البيانات الموثوقة بشأن المؤشرات الاجتماعية، تقوم الحكومة بإجراء الدراسة الاستقصائية العنقودية السادسة المتعددة المؤشرات، بمساعدة تقنية من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد بدأ جمع البيانات في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر لوضع تقديرات للمؤشرات الرئيسية التي يمكن استخدامها لتقييم مستوى التقدم المحرز صوب تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة، في مجالات مثل الصحة، والتغذية، والصحة الإنجابية، ومكافحة فيروس ومرض الإيدز،

والتعليم. وتستند الدراسة الاستقصائية، التي أجريت سابقا في عام ٢٠١٤، إلى عينة تمثيلية من ٧٠٠٠ أسرة معيشية. وسوف تتاح أولى النتائج في حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٤٤ - وتعرض غينيا - بيساو بشكل خاص للكوارث الطبيعية وتلك التي تتسبب فيها الأنشطة البشرية، من قبيل الفيضانات والجفاف والآفات والأوبئة (الكوليرا، والتهاب السحايا والحصبة والحمى الصفراء)، بالنظر إلى ضعف القدرة على التحكم في الأمراض ومراقبتها. ومثل انعدام الأمن الغذائي، والكوارث الطبيعية، والحوادث البحرية أخطارا كبيرة أيضا. وكتيجة للعاصفة والفيضان اللذين ضربا بيساو، وبافاتا، وغابو، وكاشو، وكينارا، في ٢٦ حزيران/يونيه، تعرض زهاء ٤٢٠ ٤ مبنى وهيكل، من بينها دور وفصول دراسية وأسواق، للتدمير كليا أو جزئيا، وبقي ٢٠٠٠ أسرة بلا مأوى. وي طرح الشكل الجزري للدولة أيضا تحديات إثنائية كبرى. فبحسب مؤشر المخاطر الذي وضعه البنك الدولي لعام ٢٠١٨، احتلت غينيا - بيساو الرتبة ١٩ من بين ١٧٢ بلدا، وهذا يعكس شدة تعرضها للأخطار التي تترك البلد شديد التأثر، بسبب ضعف حالته الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا - حالة تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

٤٥ - يواصل المكتب المتكامل تنفيذ ولايته المنقحة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، مع التركيز على ثلاث الأولويات التالية: (أ) دعم تنفيذ اتفاق كوناكري وتيسير حوار سياسي شامل ومصالحة وطنية؛ (ب) وبذل المساعي الحميدة لضمان إجراء انتخابات تشريعية شاملة وحرّة وذات مصداقية؛ (ج) وتقديم الدعم التقني للتعجيل بمراجعة دستور غينيا - بيساو وإتمامها.

ألف - تنفيذ اتفاق كوناكري وخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وإجراء حوار سياسي وعملية للمصالحة الوطنية، وتعزيز الحكم الديمقراطي، بسبل تشمل إجراء الإصلاحات العاجلة

٤٦ - يواصل المكتب المتكامل العمل مع الشركاء الوطنيين والدوليين الرئيسيين في بيساو للمساعدة في تعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وتمهيد السبيل لتنفيذ الإصلاحات المؤسسية المتوخاة في اتفاق كوناكري في فترة ما بعد الانتخابات. وفي هذا الصدد، أجرى ممثلي الخاص لغينيا - بيساو اتصالات منتظمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم رئيس غينيا - بيساو، ورئيس الوزراء، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، وكبار المسؤولين في مجال العدالة الجنائية وإنفاذ القانون، وممثلو الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والسفراء المعتمدين في بيساو. وتواصل أيضا مع قادة الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية والقيادات الدينية.

٤٧ - وفي اجتماعات عقدت مع ممثلي الخاص، في ٢١ و ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس، أعرب رئيس الوزراء أريستيدس غوميز مجددا عن أمله في أن تجرى الانتخابات التشريعية كما هو مقرر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، لكنه أقر بأن بدء عملية تسجيل الناخبين ستعرف تأخرا نتيجة لتأخر وصول

مجموعات لوزم الاستدلال البيولوجي لتكملة العدد القليل من المجموعات التي توجد حالياً بحوزة مكتب الدعم التقني.

٤٨ - وفي الفترة من ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر، سافر ممثلي الخاص إلى كوناكري وداكار وأبوجا لإجراء مشاورات بشأن الحالة في غينيا - بيساو. وفي كوناكري، التقى برئيس غينيا بصفته وسيط الجماعة الاقتصادية المعني بغينيا - بيساو، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي كان في زيارة إلى غينيا. وفي أبوجا، التقى على حدة مع وزير خارجية نيجيريا، ومفوض الجماعة الاقتصادية للشؤون السياسية والسلام والأمن، اللواء فرانسيس بيهانزين. وخلال الزيارة التي قام بها إلى داكار، اجتمع ممثلي الخاص مع سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية لدى غينيا - بيساو. وفي مشاوراته، التي ركزت على العملية الانتخابية، أكد المحاورون ضرورة تنسيق الرسائل والمواقف في المجتمع الدولي.

٤٩ - وبمساعدة مالية من صندوق بناء السلام، قدم المكتب المتكامل الدعم إلى اللجنة التنظيمية للمؤتمر الوطني من أجل توطيد السلام والتنمية في غينيا - بيساو. وفي أيلول/سبتمبر، عقدت أعضاء اللجنة التنظيمية معتكفا مدته يومان في بولا لتعزيز فهم المشاركين لسيناريوهات المصالحة وتعزيز قدرتهم على عرض ومناقشة هذه السيناريوهات في مشاوراتهم الإقليمية المقبلة.

٥٠ - وواصلت تشكيلة غينيا - بيساو في لجنة بناء السلام عملها بوصفها منبرا للحفاظ على اهتمام المجتمع الدولي بغينيا - بيساو. وقد دعا رئيس تشكيلة غينيا - بيساو ممثلي الخاص، إلى جانب ممثلين عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو، والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والبنك الدولي، إلى تقديم إحاطات بشأن الحالة السياسية في البلد، بما في ذلك بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية، في الاجتماعين المعقودين في آب/أغسطس ٢٠١٨ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفي الحوار التفاعلي غير الرسمي للجنة بناء السلام الذي حضره رئيس وزراء غينيا - بيساو، والذي عقد في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، أكد ممثلي الخاص على أهمية المشاركة المستمرة والدعم المستمر للمجتمع الدولي للمساعدة في حل الأزمة السياسية في البلد.

باء - إجراء الانتخابات التشريعية في أوها

٥١ - واصل ممثلي الخاص الدعوة إلى إجراء الانتخابات التشريعية في أوها في محادثاته مع سلطات غينيا - بيساو، وكرر التأكيد على استعداد الأمم المتحدة للمساعدة في تحقيق هذا الهدف.

٥٢ - وتبلغ ميزانية الصندوق المشترك المتعدد المانحين للمشروع الانتخابي ٧,٧ ملايين دولار. وحي وقت كتابة هذا التقرير، تم تعبئة مبلغ قدره ٩,٩ ملايين دولار للصندوق، جرى منها تسلم مبلغ ٧,٩ ملايين دولار، ووقعت اتفاقات لتسلم مبلغ إضافي قدره ٢ مليون دولار.

٥٣ - وقد أنشأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريقاً للدعم الانتخابي المتكامل لتنسيق الأنشطة دعماً للولاية الانتخابية. ويواصل هذا الفريق تقديم المشورة والخبرة التقنية إلى هيئات إدارة الانتخابات في جميع المسائل المتصلة بتسجيل الناخبين والتخطيط لمرحلة الاقتراع. وفي كانون الأول/ديسمبر، نشر الفريق تسعة مستشارين انتخابيين إقليميين، يتولى كل منهم دعم مكاتب

لجنة الانتخابات الإقليمية في تنظيم وإجراء العمليات الانتخابية. وبالمثل، يواصل البرنامج الإنمائي، من خلال الصندوق المشترك، تقديم المساعدة التقنية والمالية والمادية إلى مكتب الدعم التقني واللجنة الانتخابية الوطنية لدعم العملية الانتخابية العامة.

٥٤ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، نظم المكتب اجتماعاً في بيساو مع بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو (بعثة الجماعة الاقتصادية) في إطار خطط لدعم الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون في إنشاء مركز قيادة من أجل توفير الأمن للانتخابات التشريعية المقبلة. وتشمل عمليات مركز القيادة رصد ومنع العنف الانتخابي. وخلال الاجتماع، ناقش المكتب والبعثة تدابير التعاون مع الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون، وتزويدها بالخبرة التقنية لكفالة أمن الانتخابات. ورحبت البعثة بالمبادرة ودعت إلى المزيد من المناقشات والتكامل مع التدابير الحالية والعمل اللاحق مع الوكالات الوطنية المختصة.

جيم - مراجعة دستور غينيا - بيساو

٥٥ - في الفترة بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر، قدم المكتب المتكامل المساعدة المالية والتقنية إلى لجنة الجمعية الوطنية المخصصة المعنية بمراجعة الدستور. وشارك في المناقشات ٣٨ مشاركاً، من بينهم ٥ نساء. وقد راقب المكتب هذه المناقشات، التي شهدت إجراء محادثات بشأن أحكام خلافية في مشروع الدستور، بما فيها تلك التي تعتبر الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار السياسي والمؤسسي في غينيا - بيساو. وقد أنجزت اللجنة المخصصة مراجعة جزئية لمواد مشروع الدستور.

٥٦ - وبمساعدة مالية من صندوق بناء السلام، قدم المكتب المتكامل الدعم أيضاً إلى كلية القانون في بيساو لوضع نص مشروع للدستور الحالي. وسيكفل النص تفسير الأحكام الدستورية بطريقة متماسكة ومتسقة، وسيوفر المعارف والتفسيرات والمواد المرجعية لدعم العملية العامة لمراجعة الدستور وسييسر النقاش العام.

دال - ترسيخ المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرات أجهزة الدولة

٥٧ - اشترك المكتب مع مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام لتنظيم تسع دورات تدريبية في إطار دورة أمن الانتخابات ومنع العنف في الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى مطلع أيلول/سبتمبر. واستفاد من هذه الدورة ٢٣٨ من أفراد مؤسسات الأمن الداخلي والجيش ومنظمات المجتمع المدني في بيساو والمناطق المشمولة بالمكاتب الميدانية للبعثة. وتناولت الدورة جملة أمور منها الجوانب المتعلقة بسيادة القانون والأمن في عملية الدورة الانتخابية، وآليات الإنذار المبكر على الصعيد المجتمعي، ومهارات توفير الأمن للانتخابات طوال دورة الانتخابات الكاملة، بما في ذلك قبل وبعد فترة الانتخابات.

٥٨ - ودعماً للبرنامج المشترك المعني بالشرطة والعدالة والسجون، ضمن إطار جهة التنسيق العالمية لشؤون الشرطة والعدالة والسجون في مجال سيادة القانون في حالات ما بعد انتهاء النزاعات وغيرها من حالات الأزمات، واصل المكتب المتكامل توفير حيز مكثي مشترك للموظفين في مؤسسات العدالة الجنائية والأمن. وسوف يساعد الاشتراك في الحيز المكتبي على تعزيز الكفاءة في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالأمن العام ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وإدارة السجون،

وفقا لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد مانديلا). واستهل المكتب الاشتراك في الموقع مع مكتب المدعي العام وعزز تعاونه مع القضاة في متابعة المعايير المهنية وإدارة القضايا والتقدم عبر كامل سلسلة إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، مع التركيز أساسا على قضايا الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٥٩ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، انتهى المكتب المتكامل في بيساو من تقديم دورة تدريبية لمدة شهرين للقوات المسلحة. ونظمت البعثة، من خلال كبير مستشاريها العسكريين، تدريباً لفائدة ٤٩ ضباط شرطة عسكري (منهم ضابطتان) من أجل تعزيز معرفتهم وقدراتهم المهنية في مسائل السلوك والانضباط، إضافة إلى الحكم الدستوري. وقد عبر رئيس أركان القوات المسلحة عن دعمه لجهود المكتب، وشدد على أن الجيش سيواصل استثمار الموارد في توفير فرص التدريب لتحسين سلوك وصوره الجيش محليا وخارجيا على السواء.

هاء - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٦٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب المتكامل رصد حالة حقوق الإنسان في البلد، مع التركيز على حقوق المشاركة في الدوائر السياسية والعامّة، بما في ذلك الحق في التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، والحق في الحصول على المعلومات، والحق في حرية الكلام. وواصل المكتب أيضا القيام، على نحو منتظم، بأنشطة الدعوة ورصد حق الأشخاص المحرومين من حريتهم والعمل على تعزيز احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمعاملة المحتجزين، وقام بما عدده ٢١ زيارة للسجون ومرافق الاعتقال. وأثناء الفقرة المشمولة بالاستعراض، أفرجت سلطات الدولة عن ٣٠ فردا كانوا رهن الاحتجاز المطول. ٦١ - وفي الفترة من ٦ آب/أغسطس إلى ٢١ أيلول/سبتمبر، قام المكتب المتكامل، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم العملية الانتخابية واللجنة الانتخابية الوطنية، بتنظيم سلسلة من الدورات التدريبية للأطراف الفاعلة الرئيسية المشاركة في العملية الانتخابية في بيساو وبافاتا وكاشو وكينارا، وهي دورات استفاد منها ٢٠٠ مشارك، منهم ١٦٠ امرأة. ونُظمت دورتان تدريبيتان ماثلان في ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر وفي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر في بيساو، بالاشتراك مع اتحاد رابطات الأشخاص ذوي الإعاقة، استفاد منهما ٦٠ مشاركا، منهم ٣٠ امرأة. وساعدت الدورات التدريبية على توعية الفاعلين الرئيسيين على النطاق الوطني بحماية حقوق الإنسان في سياق العمليات الانتخابية، ولا سيما حق المشاركة في الدوائر السياسية والعامّة، بما في الحق في التصويت والترشح للمناصب الانتخابية، وأهمية المشاركة المجدية في تصريف الشؤون العامة.

٦٢ - وفي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المكتب المتكامل حلقة عمل توعوية بشأن حقوق الإنسان والقضاء العسكري في الجمعية الوطنية، بمشاركة ٧٣ من أعضاء البرلمان، منهم ١٣ امرأة. وساعد الحوار في إتاحة منبر منظور أكثر شمولا وتقدمية بشأن مواءمة مشروع قانون القضاء العسكري الحالي مع دستور غينيا - بيساو والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية الأخرى.

٦٣ - وفي الفترة من ١٢ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر، نظّم المكتب المتكامل معتكفا لمدة ستة أيام مع أعضاء اللجان المتخصصة المعنية بالحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، فضلا عن الدفاع والشؤون الداخلية. وأسفرت المناقشة عن تنقيح مشروع القانون العسكري لمواءمته مع المعايير الدولية لحقوق

الإنسان. واعتمدت الجمعية الوطنية مشروع القانون بالإجماع في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، وجرى تقديمه إلى رئيس غينيا - بيساو في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر.

واو - مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٦٤ - واصل المكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم الدعم الاستراتيجي والتقني لمؤسسات الدولة من أجل توحيد ممارساتها في جمع المعلومات والتحليل والإبلاغ فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في غينيا - بيساو، فضلا عن تحسين المعايير المهنية والتعاون والتنسيق والشراكات. ولكفالة تولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني، قدّم المكتب المتكامل دعم الأمانة باعتباره يشارك في رئاسة فريق النتائج ١ المعني بالسلام والأمن، وسيادة القانون والحكومة ضمن إطار الأمم المتحدة للشراكات بين غينيا - بيساو والأمم المتحدة. وعقد الفريق المعني بالنتائج تسع جلسات، مع التركيز بشدة على اتباع نهج شاملة إزاء مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٦٥ - وفي الفترة بين ١٧ أيلول/سبتمبر و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، قام المكتب المتكامل، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بعقد دورة متخصصة عن تسخير نظم الرقابة المعززة والمعلومات الاستخباراتية والتعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي دورة استفاد منها ٧٨ من موظفي إنفاذ القانون الوطنيين، من بينهم تسع موظفات من الشرطة القضائية والحرس الوطني وشرطة الأمن العام ودائرة المعلومات الأمنية.

٦٦ - وانطلق حوار وطني رفيع المستوى بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال مؤتمر عُقد في بيساو يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، برئاسة مشتركة بين ممثلي الخاص والوزير المكلف برئاسة مجلس الوزراء والشؤون البرلمانية، أغنيلو أوغوستو ريغاللا، باسم رئيس الوزراء، تحدّدت فيه عناصر استراتيجية وطنية وتوصيات استراتيجية وعملية لتحديث خطة تنفيذية بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والفساد وغسل الأموال والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

٦٧ - وقام أيضا المكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم الدعم الاستراتيجي والتقني في تعزيز إدارة الحدود من خلال تنفيذ مشروع تحسين قدرات مراقبة الحدود ودعم مبادرة سواحل غرب أفريقيا الممول من فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن. وتم تحديد أربعة مراكز حدودية في بورونتوما وبيرادا (منطقة غابو)، وكوتنباني (منطقة تومبالي) ووجيغي (قطاع ساو دومينغوس، منطقة كاشو)، وتحسين خدماتها فيما يتعلق بمراقبة الحدود وإدارتها.

٦٨ - وفي الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر، شارك المكتب في اجتماعات للخبراء مع سلطات الهجرة والجمارك البرتغالية في مطار هومبيرتو ديلغادو في لشبونة، في إطار مشروع التخاطب بين المطارات الجاري تنفيذه بقيادة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٨، أُلقي القبض على ١٤ من المشتبه فيهم وضُبط ما مجموعه ٢٤ كيلوغراما من الكوكايين في مطار أوسفالدو فييرا الدولي في بيساو، أي زيادة بلغت ٤٠ في المائة في عدد المشتبه فيهم الذين أُلقي القبض عليهم و ٣٠٠ في المائة في كمية المخدرات المضبوطة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

زاي - إدماج منظور جنساني في أنشطة بناء السلام

٦٩ - اعتمد قانون التكافؤ المتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية ودوائر صنع القرار رسمياً في ٢ آب/أغسطس، وأصبح نصاً تشريعياً نهائياً في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وقدم المكتب الدعم التقني والمالي لجهود الدعوة التي قامت بها عدة منظمات نسائية في غينيا - بيساو، وهي جهود كانت ذات فائدة في اعتماد ذلك القانون. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أصدر رئيس غينيا - بيساو هذا القانون، الذي نُشر في عدد كانون الأول/ديسمبر من الجريدة الرسمية.

٧٠ - ومن المتوقع أن يؤدي بدء نفاذ قانون التكافؤ والعملية التي ستترب على تطبيقه وإنفاذه إلى إدخال تغييرات طويلة الأمد على موازين القوى بين الرجل والمرأة، لا سيما في المجال السياسي. فالقانون ينطبق على قوائم المرشحين التي تقدمها الأحزاب السياسية للانتخابات التشريعية والمحلية. وهدفه المعلن هو تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تعزيز الفرص للرجل والمرأة على قدم المساواة، وينص على نسبة ٣٦ في المائة كحد أدنى لتمثيل كل من الجنسين في قوائم المرشحين في الانتخابات. ويواصل المكتب العمل مع شركائه، عبر سبل منها مشاريع صندوق بناء السلام، من أجل تعزيز قدرات المرأة على المشاركة السياسية والترشح في الانتخابات.

٧١ - وفي ١٣ آب/أغسطس، وجّه ممثلي الخاص رسالة إلى رؤساء الأحزاب السياسية الخمسة الممثلة في البرلمان، يدعوهم فيها إلى النظر في إدراج القضايا الجنسانية في برامجهم الحزبية. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أصدر ممثلو فريق الأمم المتحدة في غينيا - بيساو رسالة مفتوحة بشأن قانون التكافؤ، بحث فيها صانعي القرار على جعل البرلمان المقبل أكثر شمولاً وتمثيلاً ليعكس بحق تنوع غينيا - بيساو.

٧٢ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، نظّم المنتدى السياسي للمرأة، بدعم من الأمم المتحدة، مؤتمراً وطنياً بشأن مشاركة النساء والفتيات في الحياة السياسية وصنع القرار، وهو مؤتمر ضم حوالي ١٥٠ امرأة. وكان هدف المؤتمر تعزيز عدد النساء في قوائم مرشحي الأحزاب السياسية للانتخابات التشريعية المقبلة. وفي هذه المناسبة، التي ترأست جلستها الاحتفالية رئيسة رابطة البرلمانيات، سوزي كارلا باربوسا، وقّع ممثلو الأحزاب السياسية التزاماً بتعزيز المساواة بين الجنسين وتنفيذ قانون التكافؤ.

٧٣ - ودعي المكتب أيضاً للمشاركة في حلقة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن إدماج المرأة لكفالة فعالية عمليات الوساطة في غرب أفريقيا، التي عُقدت في أبوجا يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر، ويستمر مشاركة ممثلة عن الشبكة النسائية للسلام والأمن في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

حاء - حشد المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها

٧٤ - في ٣١ آب/أغسطس، ترأس ممثلي الخاص اجتماعاً ضمّ ممثلي مجموعة الشركاء الدوليين الخمسة في بيساو وممثلين رفيعي المستوى عن الاتحاد الروسي وإسبانيا وأنغولا والبرازيل والبرتغال والسنغال وفرنسا وكوبا ونيجيريا، وذلك لإطلاعهم على النقاط الرئيسية للإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن في اليوم السابق بشأن الحالة في غينيا - بيساو.

٧٥ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ترأس ممثلي الخاص اجتماعاً للشركاء الدوليين لمناقشة التطورات السياسية الأخيرة والتقدم المحرز في التحضير للانتخابات التشريعية. وشارك في الاجتماع ممثلون عن

الاتحاد الروسي وإسبانيا وأنغولا والبرازيل والسنغال والصين وغينيا وفرنسا ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وأجمع الشركاء الدوليون على أن الانتخابات التشريعية ينبغي أن تجرى في عام ٢٠١٨، وفقا للدستور. وأعربوا عن قلقهم إزاء الافتقار إلى الوضوح بشأن موعد إجراء الانتخابات. وشدد الشركاء الدوليون أيضا على ضرورة استمرار الحوار بين الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في محاولة لإيجاد حلول مستدامة للتحديات السياسية التي تواجه البلد.

٧٦ - وفي الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩، اشترك ممثلي الخاص مع رئيس اللجنة الانتخابية في رئاسة خمسة اجتماعات للجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بالانتخابات. وكان الغرض من تلك الاجتماعات يتمثل في تزويد الشركاء الدوليين والوطنيين بمعلومات مستكملة عن الأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية ومناقشة الاحتياجات من الموارد.

رابعا - المسائل الشاملة

ألف - التكامل في عمل منظومة الأمم المتحدة

٧٧ - عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، أُجري استعراضٌ استراتيجي للمكتب المتكامل في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وبعد التقييم، أوصيت بإعادة تشكيل المكتب بهدف تحويله إلى بعثة سياسية خاصة ذات هيكل مبسط وإعادة ترتيب أولويات المهام الموكلة إليه، مع التركيز على المساعي الحميدة والتنسيق بين الشركاء الدوليين. وأوصيت أيضا بتدخل عبر ثلاث مراحل، يشمل نقل المهام تدريجيا من المكتب المتكامل إلى فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وإلى الشركاء الدوليين إلى حين انسحاب البعثة نهائيا في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وترد تفاصيل إضافية في تقريره الخاص بشأن التقييم الاستراتيجي للبعثة (S/2018/1086). وتناقش البعثة باشتراك مع المقر الترتيبات الانتقالية التمهيدية. وتشمل تلك الترتيبات خططا لتنظيم دورة تدريبية بشأن عمليات الانتقال وإعداد خارطة طريق تراعي أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من سياقات أخرى في مجال عمليات الانتقال، بغية الاهتمام بها في العملية الانتقالية للمكتب المتكامل. وفي انتظار قرار من المجلس بشأن التوصيات الواردة في تقريره الخاص، واستنادا إلى تجديد الولاية، فسوف يجري الشروع في بذل جهود لتخطيط وتنفيذ ورصد عملية انتقال مستوفاة العناصر، يراعى فيها قرار المجلس.

٧٨ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عُقدت حلقة عمل لأصحاب المصلحة في بيساو مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري وممثلي المكتب المتكامل وممثلي وزارة الخارجية والتعاون الدولي والمجتمعات المحلية، في سياق استعراض منتصف المدة لإطار الأمم المتحدة للشراكات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وكان الهدف من حلقة العمل إقرار مشروع تقرير استعراض منتصف المدة لكفالة مواءمة العمل الإنمائي مع الأولويات الوطنية وضمان تولى زمام المبادرة على الصعيد الوطني وتعزيز فعالية إطار الشراكات.

٧٩ - وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قام فريق حملة للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بقيادة البرنامج الإنمائي، بزيارة إلى غينيا - بيساو تحضيريا لبعثة لدعم استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات، وهو نهج تتبناه عادة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتأطير دعمها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعد الفريق خطة عمل متعددة الجهات صاحبة المصلحة لتنفيذ الاستقصاء

العالمي على الصعيد الوطني في غينيا - بيساو في عام ٢٠١٩، وأجرى مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة الوطنيين.

باء - الإعلام

٨٠ - واصل المكتب المتكامل التوعية بولاية البعثة وأنشطتها على الصعيد الوطني، بما في ذلك المساعي الحميدة لممثلي الخاص وفريق الأمم المتحدة القطري، عن طريق مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام، بما يشمل حملات التوعية والنشرات الصحفية والموقع الشبكي والمقالات والصور وأشرطة الفيديو والمشاركات المنشورة في وسائل التواصل الاجتماعي والبرامج الإذاعية والرسائل الإخبارية الخارجية باللغتين البرتغالية والإنكليزية (I-Kuma). وكُرسَت ثلاثة منشورات حصراً للعملية الانتخابية. ونظّم المكتب حملات توعية عبر مختلف أنحاء البلد بشأن حقوق الناخبين وواجباتهم وأهمية الانتخابات. وقدم المكتب الدعم إلى اللجنة الانتخابية الوطنية ومكتب دعم العملية الانتخابية، في تصميم استراتيجية الاتصال وحملة التوعية لتسجيل الناخبين. وقدم أيضاً المشورة بشأن الاتصالات الاستراتيجية إلى اللجنة التنظيمية لمؤتمر المصالحة الوطنية.

٨١ - ومنذ آب/أغسطس، نفذ المكتب المتكامل أنشطة لدعم قطاع الإعلام، بتمويل من صندوق بناء السلام، شملت (أ) دعم خمس إذاعات محلية في التحول إلى الطاقة الخضراء؛ (ب) وإنشاء اتحاد لوسائل الإعلام المستقلة يتولى إدارة الموارد المشتركة ومرافق تدريب الصحفيين؛ (ج) ومراجعة القوانين واللوائح المتعلقة بوسائل الإعلام، بما في ذلك اعتماد مدونة قواعد سلوك للتغطية الإعلامية خلال الفترة الانتخابية؛ (د) ودعم إذاعة نساء بافاتا، وهي إذاعة المرأة تشرف عليها نساء في بافاتا، ثاني أكبر مدن البلد من حيث عدد السكان بعد بيساو وهي تقليدياً مسرح أشد الخلافات الانتخابية حدة؛ (هـ) وبناء قدرات مديري وسائل الإعلام.

جيم - سلامة الموظفين وأمنهم

٨٢ - ظلت الحالة الأمنية لموظفي الأمم المتحدة في غينيا - بيساو مستقرة بصفة عامة. وفي سياق الزيادة المبلغ عنها في الجرائم العادية، ولا سيما عمليات السلب والسرقعة، سُجّلت حالة واحدة من حالات الاقترحام وحالة من حالات السطو على المنازل وقعتا ليلاً وكانت ضحية كل واحدة منهما موظفة دولية للأمم المتحدة، لكن الضحيتين لم تتعرضا لإصابات أو عنف بدني.

خامسا - ملاحظات

٨٣ - ما زال يساورني القلق إزاء بطء التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق كوناكري وخريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بهدف تسوية الأزمة السياسية في غينيا - بيساو. فعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في الفترة ما بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٨، بما في ذلك تعيين رئيس وزراء بتوافق الآراء وتشكيل حكومة شاملة للجميع، فإن الحالة في غينيا - بيساو لا تزال هشّة. وما زال استمرار أزمة الثقة بين الأطراف السياسية الفاعلة في البلد وما يصحبها من مناورات سياسية يشكّل عقبة أمام التقدم السلس للعملية الانتخابية. وأدعو مجدداً جميع الأطراف السياسية الفاعلة في غينيا - بيساو إلى وضع مصالح البلد والشعب فوق كل اعتبار وتسوية خلافاتها عن طريق الحوار البناء. فهذا أمر ضروري

للاستقرار السياسي اللازم لتحقيق التقدم والتنمية المستدامة اللذين يتطلع إليهما شعب غينيا - بيساو ويحتاجهما بشدة.

٨٤ - ولا مغالاة في التشديد على ضرورة استمرار الانخراط الدولي في غينيا - بيساو. وأثني على رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، محمدو بهاري، بصفته رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس غينيا، ألفا كوندي، بصفته وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدى غينيا - بيساو، وجميع الشركاء الدوليين في غينيا - بيساو، بما في ذلك مجموعة الشركاء الدوليين الخمسة، على جهودهم الدؤوبة وانخراطهم المتواصل. وما زالت الأمم المتحدة بدورها عاقدة العزم على مواصلة دعم غينيا - بيساو. وفي الوقت نفسه، فإن حسن النية والإرادة السياسية للجهات الوطنية صاحبة المصلحة أمر ضروري لتمكين البلد من المضي قدما في سبيل تحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي. وينبغي إخضاع من يعرقلون العملية السياسية للمساءلة. وفي هذا الصدد، أحيط علما بمداولات هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن غينيا - بيساو خلال دورتها العادية الرابعة والخمسين وبالبيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن غينيا - بيساو في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر.

٨٥ - إن غينيا - بيساو قد دخلت في منعطف حاسم. وتتحمل جميع الأطراف السياسية الفاعلة مسؤولية العمل معا بطريقة بناءة من أجل تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية تتسم بالمصداقية والشمولية والشفافية والطابع السلمي. وفي هذا الصدد، أحيط علما بالموعد الجديد لإجراء الانتخابات التشريعية، وهو ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد اللازمة للانتخابات، أرحب بالدعم المالي السخي المقدم من الجهات المانحة، الذي أمن تمويلًا كاملاً لمشروع المساعدة الانتخابية.

٨٦ - وأدعو السلطات الوطنية المختصة إلى ضمان حق المشاركة في الدوائر السياسية والعامّة وتعزيزها وحمايتها، ولا سيما في سياق الانتخابات المقبلة. ويشمل ذلك كفالة احترام الحق في التجمع السلمي، وحق التعبير والرأي. وينبغي للمؤسسات الوطنية، بما في ذلك السلطة القضائية والشرطة، أن تلتزم بأداء واجباتها المنصوص عليها قانوناً وأن تنأى بنفسها عن الائتلافات السياسية الحزبية.

٨٧ - وإن إكمال عملية مراجعة الدستور في الوقت المناسب أمر مهم، من شأنه أن يساهم في الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار. ولذلك، فإنني أشجع اللجنة المختصة المعنية بمراجعة الدستور التابعة للجمعية الوطنية على تنفيذ الأنشطة المتبقية من خطة عملها. وأكرر تأكيد استعداد الأمم المتحدة لمواصلة دعم العمل الهام الذي تقوم به اللجنة.

٨٨ - واحترام حقوق الإنسان شرط أساسي لتحقيق الاستقرار والسلام والتنمية المستدامة في غينيا - بيساو. وينبغي أن يظل إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفقا لمبادئ باريس ذات الصلة بمركز تلك المؤسسات، ولجنة وزارية مشتركة فعالة معنية بحقوق الإنسان المتابعة وتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية، هدفا رئيسيا في غينيا - بيساو.

٨٩ - وأشعر بالتفاؤل إزاء اعتماد قانون التكافؤ المتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية ودوائر صنع القرار، الذي سنته الجمعية الوطنية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وأشجع جميع الأطراف السياسية المعنية

على كفالة التعجيل بتنفيذه، بوسائل منها كفالة أن تكون الهيئة التشريعية المقبلة أكثر تمثيلاً للشعب غينيا - بيساو.

٩٠ - وما زال الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية المتصلة به يشكلان تهديداً للسلام والاستقرار. وغينيا - بيساو معرضة بشدة لما تشهده المنطقة من تهديدات عابرة للحدود الوطنية وتطرف عنيف. ويتطلب التصدي لهذه التحديات دعم جميع مؤسسات العدالة الجنائية وتوثيق التعاون على مختلف المستويات بين الأطراف المدنية والسياسية والأمنية الفاعلة، بالتشاور والتنسيق مع الشركاء الدوليين والإقليميين. وتعزيز وتدعيم آليات مراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار والحكم الديمقراطي في البلد.

٩١ - ويتطلب الخروج المقرر لقوات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عقب اختتام الدورة الانتخابية تقييماً شاملاً تجريه الجماعة، كما يتطلب دعم القدرات الوطنية القائمة لحماية مؤسسات الدولة وضمان السلامة العامة، من أجل تمهيد الطريق لانسحاب سلس للبعثة ومنع وقوع أي حالات فراغ أمني.

٩٢ - وتنتهي الولاية الحالية للمكتب المتكامل في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩. وبما أن البلد يدخل فترة انتخابية جديدة، يُتوقع أن تستمر حتى منتصف عام ٢٠١٩، فإن دور المكتب سيظل بالغ الأهمية. وإنني أعوّل على دعم مجلس الأمن لإقرار توصيات الواردة في تقريرتي الخاص بشأن التقييم الاستراتيجي للبعثة. وتشمل التوصيات إعادة ترتيب أولويات مهام المكتب وتدخلا عبر ثلاث مراحل يفضي إلى خفض التدريجي لقوام البعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، أوصي بتمديد ولاية المكتب لمدة سنة أخرى.

٩٣ - وأود أن أعرب عن تقديري لموظفي المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري بقيادة ممثلي الخاص، خوسيه فيجاس فيلهو، لالتزامهم وعملهم الجاد، وللشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين لإسهاماتهم القيّمة في بناء السلام في غينيا - بيساو.